



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠٢٤/٩/١ برئاسة القاضي السيد جاسم محمد عبود وعضوية القضاة السادة سمير عباس محمد وغالب عامر شنين وحيدر جابر عبد وحيدر علي نوري وخلف احمد رجب وأيوب عباس صالح وديار محمد علي ومنذر إبراهيم حسين المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي:

المدعي: محمد جواد حميد.

المدعى عليه: الأمين العام لمجلس الوزراء / إضافة لوظيفته – وكيله المستشار القانوني حيدر علي جابر.
القرار:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن المدعي (محمد جواد حميد) أقام دعواه أمام هذه المحكمة مخاصماً المدعى عليه (الأمين العام لمجلس الوزراء / إضافة لوظيفته) وطلب بموجبها الحكم بعدم صحة كتاب دائرة المدعى عليه الصادر من الأمانة العامة لمجلس الوزراء / الدائرة القانونية بالعدد (ق/٢٢/٥/٢٢٢/٤٢/١٧٨ في ١٤/١/٢٠٢١) المتضمن إن اشغاله (أي المدعي) لمنصب مستشار يكون على سبيل الوكالة، لعدم استيفاء تعيينه الآلية المنصوص عليها في الدستور، وبعد تسجيل الدعوى لدى هذه المحكمة بالعدد (٢٠٠٨/اتحادية/٢٠٢٤)، وتبليغ المدعى عليه بعريضتها ومستنداتها وفقاً للمادة (٢١/أولاً وثانياً) من النظام الداخلي للمحكمة رقم (١) لسنة ٢٠٢٢، أجاب وكيله باللائحة الجوابية المؤرخة ٢٠٢٤/٨/١٩، وطلب بموجبها رد الدعوى للأسباب الواردة فيها، وبعد استكمال الاجراءات وفقاً لما يتطلبه النظام الداخلي للمحكمة حُدد موعد لنظر الدعوى من دون مرافعة، وفيه تشكلت المحكمة وبوشر بنظرها، أطلعت المحكمة على طلبات المدعي وأسانيده ودفوع وكيل المدعى عليه، واطلعت على الطلب المقدم من المدعي المؤرخ في ٢٠٢٤/٨/٢١ والذي يطلب بموجبه إبطال عريضة الدعوى، وذلك لصدور قرار مجلس الوزراء بالعدد (٢٤٥٩٢) لسنة ٢٠٢٤ والذي عُذَّ الدرجة الوظيفية للمفتشين العموميين السابقين درجة عليا/ أ – وهو من ضمنهم، ولموافقة الطلب للقانون قررت المحكمة إبطال عريضة الدعوى استناداً للمادة (١/٨٨) من قانون المرافعات المدنية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ المعدل، وتحميل المدعي الرسوم والمصاريف واتعاب محاماة وكيل المدعى عليه كاملة استناداً للمادة (٦٣) من قانون المحاماة رقم (١٧٣) لسنة ١٩٦٥ المعدل، وصدور القرار بالاتفاق باتاً استناداً للمادة (٩٤) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥، والمادة (٥/ثانياً) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل بالقانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠٢١ وحرر في الجلسة المؤرخة ٢٧/صفر/١٤٤٦ هجرية الموافق ١/٩/٢٠٢٤ ميلادية.

القاضي

جاسم محمد عبود

رئيس المحكمة الاتحادية العليا